

العلة النحوية للمرفوعات في شرح المغني لبدر الدين الميلاني (ت811هـ) الاسماء المعربة أنموذجاً

سمير عبد جبير

مستخلص:

موضوع العلة النحوية من المواضيع النحوية المهمة التي نشأت منذ أن وضع النحاة الأوائل القواعد النحوية الأولى والسبب إلى وضع القواعد النحوية يعود إلى حفظ القرآن الكريم ولغة العرب من اللحن الذي انتشر أمره بين العرب في تلك الفترة بسبب الفتوحات الإسلامية فبادر علماء العربية إلى وضع القواعد النحوية، فقعدوا القواعد وبنوا المبني من المعرب والمرفوع من المنصوب ثم تولدت في نفوسهم تساؤلات عنها، وهذه التساؤلات ولدت لدى النحاة اهتماماً أكثر في معرفة أسرار هذه اللغة، فقد اكتشفوا أن هناك أسباباً يطرد حكمها ويمكن الرجوع إليها، فهذا نشأ التعليل النحوي فكانت نشأته مرافقه لنشأة النحو .

‘Alam Alnahwiat lilmarfueat Fi Sharah Almaghnii libadar Aldiyn Almaylanii (t 811 h) Al’asma’ Almuerabat ‘Inmwdhjana

Samir Eabd Jabir

Abstract :

Of grammatical causation is one of the significant topics in Arabic grammar. It emerged at the time when the early grammarians laid down the first grammatical rules. The motivation for establishing these rules was to preserve the Holy Qur’an and the Arabic language from linguistic errors that became widespread among Arabs during that period as a result of the Islamic conquests. Accordingly, scholars of Arabic undertook the task of formulating grammatical rules, identifying the indeclinable and the declinable, and distinguishing the nominative from the accusative.

Subsequently, questions arose in their minds regarding these rules, and these questions led grammarians to develop a deeper interest in uncovering the secrets of the language. They discovered that there were underlying causes whose rulings were consistent and could be referred to. Thus, grammatical reasoning came into being, and its emergence accompanied the emergence of Arabic grammar itself.

نكرة، وخصصت المطلب الثالث لعلّة رفع اسم (ليس) إذا تقدم الخبر على الاسم، وجعلت المطلب الرابع لعلّة رفع اسم (ما) إذا انتقض نفيها بـ (إلا) وتناولت في المطلب الخامس علة عمل اسم الفاعل عمل الفعل، ثم المطلب السادس تناولت فيه علة دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة، ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث ثم قائمة بأسماء المصادر والمراجع، فسبحان من تفرد بالكمال، وتنزهه عن النقص، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، ومنفعة لعباده الصالحين، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

أولاً: موجز عن حياة الميلاني

اتفق المؤرخون على اسمه واسم أبيه، (محمد بن عبد الرحيم)⁽¹⁾، ولكن اختلفوا في اسم جدّه، فمنهم من قال: إنّه (محمد)⁽²⁾، ومنهم من قال: إنّه (حُسين)⁽³⁾، ولقبه (بدر الدين)⁽⁴⁾، وأمّا لقبه

(1) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، 1941م: 2/1747، والأعلام، خير الدين بن الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، أيار/ مايو، 2002م: 6/201، ومعجم المؤلفين رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت: 10/158.

(2) ينظر: الأعلام: 6/201.

(3) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، اسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول 1951م، أعادت طبعه بالافست: دار إحياء التراث العربي بيروت-لبنان: 2/176، ومعجم المؤلفين: 10/158.

(4) ينظر: معجم المؤلفين: 10/158.

مقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على المعلم الأول، والنبى المرسل، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتفى أثره إلى يوم الدين.

أما بعد..

فإنّ التعليل سمة بارزة في الدرس النحوي بل ان ظاهرة التعليل النحوي نشأت وترعرعت مع بداية نشأة الدرس النحوي، فبعد شيوع اللحن وانتشاره بين العرب بسبب الفتوحات الاسلامية حتى طال خطره على القرآن الكريم، فصار لزاماً على أهل النظر منهم إلى وضع القواعد لتحسين هذه اللغة، فبادر علماء العربية إلى وضع القواعد النحوية، فقعدوا القواعد وبينوا المبني من العرب والمرفوع من المنصوب ثم تولدت تساؤلات عنها لم كان حكم هذا البناء وذاك الاعراب؟ ولم رفع هذا، ولم نصب ذاك؟ وأخذوا يبحثون إجابات لها وصلوا إلى بعض أسرارها وعللها فبذلك نشأ التعليل النحوي مرافقاً لنشأت النحو الأولى وبعد حصولي على كتاب (شرح المغني في النحو لبدر الدين الميلاني (ت 811هـ))، وجدت أن الميلاني كان واحداً من بين النحاة مولعاً ومهتماً بالتعليل النحوي وبما أنّ الأسماء تعد من أبواب النحو المهمة، لذلك ارتأيت أن أتناول في هذا البحث الموجز العلل في المرفوعات من الأسماء التي ذكرها الميلاني في شرحه، فكان البحث موسوماً بـ (العلة النحوية للمرفوعات في شرح المغني لبدر الدين الميلاني (ت 811هـ) - الأسماء المعربة أنموذجاً) وكان من طبيعة البحث أن يتقدمه تمهيد تناولت فيه موجزاً عن حياة الميلاني، ومفهوم العلة النحوية ثم قسمت البحث على ستة مطالب، فأما المطلب الأول فضمته علة مجيء المبتدأ معرفة، وأما المطلب الثاني فجعلته لعلّة مجيء الخبر

وهذا ما وجدته من خلال القراءة والمتابعة في كتابه حيث أجده في مسائل الخلاف ما بين البصريين والكوفيين قد وافق البصريين وردّ على الكوفيين فيها.

ثانياً: مفهوم العلة النحوية

العلة لغةً: للفظ العلة في اللغة معانٍ عدة، منها المرض، قال الخليل - رحمه الله: «العلة المرض، وصاحبها مُعتلٌّ»⁽⁹⁾ أي بحلول المرض يصبح حاله معلولاً ضعيفاً ليس لديه قوة للقيام بعمله، وكذلك جاء في اللسان: «والعلة المرض، علّ يَعِلُّ واعتلّ، أي: مَرِضٌ، فهو عليلٌ»⁽¹⁰⁾ وقال أيضاً: «والعلة حدثٌ يشغل صاحبه عن وجهه، أو عن حاجته»⁽¹¹⁾. فكذلك تأتي بمعنى السبب فقد جاء في اللسان أيضاً: «هذا علةٌ لهذا، أي: سببٌ»⁽¹²⁾. وقيل: «وهذه علةٌ: سببه»⁽¹³⁾.

والذي يعيننا هو المعنى الأخير أي (السبب) إذ أنه يتناسب مع المدلول الاصطلاحي.

(9) العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، منشورات الاعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة الأولى، 1408 هـ - 1988 م مادة (علل): 1/88.

(10) لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم (ت 711 هـ)، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1417 هـ - 1997 م مادة (علل): 11 / 471.

(11) لسان العرب (مادة علل): 1/88.

(12) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(13) القاموس المحيط، للفيلسوف أبي حنيفة محمد بن محمد المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997 م مادة (علل): ص 1035.

فالنحوي⁽¹⁾، نسبة إلى اشتغاله بالنحو، والشافعي⁽²⁾ نسبة إلى مذهبه، وأشارت كتب التراجم وما دون في الشرح إلى أنه (العمرى الميلاني)⁽³⁾.

فالعمرى نسبة إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه⁽⁴⁾.

ومنهم من قال إنه منسوب إلى جزيرة ابن عمّر التي تقع على نهر دجلة شمال العراق، والتي كان يسكنها الأكراد⁽⁵⁾.

أمّا (الميلاني) فنسبة إلى: «مالين: اسم لمجموعة قرى من أمال هراة ونظقت (مالان ثم تحولت ونظقت (ميلاني)؛ لأن الأسماء الأعجمية تكتب كما تنطق⁽⁶⁾ ثم اتفق المؤرخون على وفاة محمد بن عبد الرحيم العمرى الميلاني سنة (811 هـ)⁽⁷⁾.

ومن مؤلفاته شرح المغني في النحو⁽⁸⁾. ولم أعثر على غيره. ويمكن التعرف على مذهبه النحوي من خلال تتبعه للمصطلحات التي استخدمها في كتابه أو ترجيحاته النحوية، فتبين لي أنه موافق للبصريين

(1) ينظر: هدية العارفين: 2/176، والاعلام: 6/201، ومعجم المؤلفين: 10/158.

(2) ينظر: هدية العارفين: 2/176.

(3) وقع في (الميلاني) تحريف في كشف الظنون: (الميلاني): 2/1747، وفي الاعلام: (الجيلاني): 6/201، وفي هدية العارفين: (البلاي): 2/176.

(4) ينظر: لب اللباب في تحير الأنساب، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، دار صادر - بيروت: ص 182.

(5) ينظر: جزيرة ابن عمر بين القرنين السادس والسابع الهجريين، دراسة سياسية حضارية - رسالة ماجستير - جامعة صلاح الدين، سلام حسن طه خوشناو، 1989 م: ص 37.

(6) ينظر: كشف الظنون: 2/1747، والاعلام: 6/201.

(7) ينظر: كشف الظنون: 2/1747، والاعلام: 6/201، وهدية العارفين: 2/176.

(8) ينظر: الاعلام: 6/201، وهدية العارفين: 2/176، ومعجم المؤلفين: 10/158.

معرفة⁽⁵⁾.

يرى الميلاني أن المبتدأ حقه أن يأتي معرفة لا نكرة؛ لأنه محكوم عليه في الحكم. والذي يحكم عليه في الحكم لا بد أن يكون معروفًا قبل الحكم عليه حتى يصبح المحكوم عليه معلومًا لدى الجميع.

وذكر المبرد (ت285هـ) أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة فإن لم يكن معرفة لم يفد السامع شيئًا والمطلوب من الابتداء بالمعرفة هو حصول الفائدة لدى السامع⁽⁶⁾.

وذكر ابن السراج (ت316هـ) أن من حق المبتدأ أن يكون معرفة، لتتم الفائدة في الكلام، وأن لا يكون نكرة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للمتكلم به فلو قلت: رجل قائم أو رجل عالم فلا فائدة في هذا الكلام؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائم أو عالم⁽⁷⁾. فالغرض من تعريف المبتدأ هو حصول الفائدة فلا تحصل الفائدة في النكرة.

وعلى ابن الأنباري (ت577هـ) ذلك بقوله: «فإن قيل: لماذا لا يكون المبتدأ في الأمر العام إلا

(5) شرح المغني في النحو، بدر الدين محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني (ت811هـ)، تحقيق: د. قاسم خليل إبراهيم الأوسي، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة أحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م: 1/137.

(6) ينظر: المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد (ت285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت: 4/127.

(7) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن بالسري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت316هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت: 1/59.

أما العلة في الاصطلاح: فعرفها الرماني (ت384هـ) بأنها: «تغيير المعلول عمًا كان عليه⁽¹⁾» أي خروج عن الأصل، إذ إن للعلة ارتباطًا بالأصل؛ لأن الأصل لا يسأل عن علته، ولكن ما عدل عن الأصل احتاج إلى إقامة الدليل؛ بسبب عدوله عن الأصل، وهو أمر مهم في القياس؛ وذلك لأن العلة ركن من أركان القياس⁽²⁾.

وقد عرفها علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) بقوله: «وهي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه⁽³⁾».

ويرى محمد الحلواني أن المراد بالعلة النحوية هي تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ماهي عليه⁽⁴⁾. فالعلة النحوية إذن هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجب ذلك الحكم.

العلة النحوية للمرفوعات في شرح المغني

لبدر الدين الميلاني (ت811هـ)

الاسماء المعربة أنموذجًا

المطلب الأول: علة مجيء المبتدأ معرفة

قال الميلاني (ت811هـ): «وحق المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنه محكوم عليه، وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد

(1) منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م: ص 67.

(2) ينظر: لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1957م: ص 93.

(3) التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م: ص 154.

(4) ينظر: أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، الناشر: الأطلس، بدون تاريخ: ص 108.

وكذلك من المحدثين عباس حسن (1398هـ)⁽⁷⁾.

المطلب الثاني: علة مجي الخبر نكرة

قال الميلاني: «وحق الخبر أن يكون نكرة لأن الخبر حكم، والحكم لا يلزم أن يكون معرفةً، والأصل هو النكرة بالنسبة إلى المعرفة»⁽⁸⁾.

ذكر الميلاني أن الخبر هو حكمٌ والحكم لا يشترط أن يكون معرفةً؛ لأنَّ أصل الخبر أن يأتي نكرةً «لأنَّك إذا ابتدأتَ فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر»⁽⁹⁾. وبما أن المبتدأ حقه التعريف فالخبر كذلك حقه التنكير فأعطي التعريف الصدارة في الكلام؛ لأنه عمدة البيان وأعطي الخبر التأخير؛ لأنه نكرة والنكرة لا فائدة فيها وذكر ابن يعيش قائلاً: «أصل الخبر أن يكون نكرة؛ وذلك لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه؛ ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ عالمٌ لم يكن في هذا الكلام فائدة»⁽¹⁰⁾.

واعتمد النحاة على جعل الخبر نكرةً في الأصل؛ لأنَّه مسندٌ والمسندُ حكمٌ وحق الحكم أن لا يكون معرفةً. فقد علل الرضي (ت 686هـ) ذلك قائلاً: «الأصل كون المسند إليه معلوماً وكذا الأصل تنكير الخبر؛ لأنه مسندٌ، فشابه الفعل، والفعل حالٌ من التعريف والتنكير... ولا يصح تجريدُ

معرفة قيل: لأن المبتدأ مخبر عنه، والإخبار عما لا يعرف لا فائدة فيه»⁽¹⁾ وإنما كان المبتدأ في الأمر العام معرفة؛ لأن الفائدة لا تحصل بالخبر دون المبتدأ المعرفة⁽²⁾. وذهب ابن يعيش (ت 643هـ) إلى أنَّ الأصل في المبتدأ أن يأتي معرفةً والأصل في الخبر أن يأتي نكرةً⁽³⁾. وقد ذكر النحويون أن المبتدأ معتمدُ البيان والخبر معتمدُ الفائدة ومن ههنا شرط في المبتدأ أن يأتي معرفةً⁽⁴⁾ «لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته»⁽⁵⁾. ثم تبعهم ابن هشام (ت 761هـ)، والسيوطي (ت 911هـ)⁽⁶⁾.

(1) أسرار العربية، أبو بركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري، (ت 577هـ)، تحقيق: الدكتور فخر صالح قداره، دار الجليل، بيروت: ص 69.

(2) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، المحقق: د. عبد الاله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م: 1/130.

(3) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلية المعروف بابن يعيش وابن الصانع (ت 643هـ)، الدكتور ميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ 2001م: 1/224.

(4) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(5) الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناء العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1982م: 1/184.

(6) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ص 40، وهمع الهوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، المحقق: عبد الحميد هندواوي، مكتبة التوفيقية - مصر: 1/380.

(7) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن (ت 1398هـ)، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر 1/485.

(8) شرح المغني في النحو: ص 138.

(9) الأصول في النحو: 1/59.

(10) شرح المفصل: 1/224.

المطلب الثالث: علة رفع اسم (ليس) إذا تقدم الخبر على الاسم
قال الميلاني: «إذا تقدم في اللغة الحجازية خبر (ما) و (لا) بمعنى ليس فالرفع لازم أي: يبطل عملها نحو: ما منطلقٌ زيدٌ؛ لأنها عاملان ضعيفان فبتغير يسير يتغيران عن العمل بخلاف ليس فإنه يقال: ليس منطلقاً زيدٌ؛ لأنه عاملٌ قويٌّ»⁽⁷⁾.

فيرى الميلاني في هذه المسألة أن رفع الخبر لازم؛ لأن (ما، ولا) يعملان عمل (ليس) في اللغة الحجازية، فإذا تقدم خبرهما على اسمها بطل عملها؛ لأنها عاملان ضعيفان فبتغير يسير يبطل عملها. وهذا عكس ليس فإذا تقدم خبرها على اسمها لا يبطل عملها؛ لأنها عامل قوي في التصرف. وقد ذكر الفراهيدي (ت 170هـ) ذلك قائلاً: «إذا قدموا خبر (ما) كان في تقديم الخبر رفع ونصب فالرفع ما قائمٌ زيدٌ والنصب ما قائماً زيداً»⁽⁸⁾ وما يتضح من قول الفراهيدي أن المسألة هي مسألة خلاف ما بين النحاة. ففي لغة أهل الحجاز يبطل عملها في تقديم خبرها والذي منع من تقديم خبر (ما) على اسمها؛ لأن (ما) حرف مشبه بالفعل، فلم تبلغ قوتها أن تتصرف في معمولها، وهي في نفسها لا تتصرف⁽⁹⁾. وقد ذكر الرماني أن

الاسم عنهما، فجردناه مما يطرأ، ويحتاج إلى العلامة وهو التعريف، وأبقينا على الأصل، فكان نكرة»⁽¹⁾. أما السيوطي فذكر أن يكون الخبر نكرة؛ لأنه نسبتة من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ثم ذكر أن الفعل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه⁽²⁾. ثم وافق كلامه كلام ابن السراج إنه إذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة هي المبتدأ والنكرة هي الخبر والمعلوم عند المخاطب أن المبتدأ معلوم والخبر مجهول⁽³⁾ بل قال: «ويجب تنكير الخبر وتأخير»⁽⁴⁾ فالمسألة قائمة على جعل الخبر أصلاً في التنكير؛ لأنه مسند والمسند لا يشترط أن يكون معرفة كما أن المسند إليه يشترط أن يكون معرفة. فالأصل تعريف المبتدأ؛ لأنه المسند إليه فحقه أن يكون معلوماً؛ لأن الإسناد إلى المجهول لم يفد كذلك وتنكير الخبر؛ لأن نسبتة من المبتدأ كما أن الفعل من الفاعل، والفعل نكرة بل يلزمه التنكير فرجح تنكير الخبر على تعريفه⁽⁵⁾. والذي وجدته من تعليل عند الميلاني هو ما وجدته عند النحاة الذين سبقوه في التعليل في هذه المسألة⁽⁶⁾.

(1) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت 686هـ)، شرح وتحقيق: الاستاذ الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م: 1/281.

(2) ينظر: همع الهوامع: 1/380.

(3) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(4) المصدر نفسه: 1/522.

(5) ينظر: المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: نيهان ياسين حسين - ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعة 1977م. دار الرسالة للطباعة - بغداد: 1/263.

(6) ينظر: الأصول في النحو: 1/59، وشرح المفصل: 1/224، وشرح الرضي: 1/281، وشرح المغني في

النحو: ص 138.

(7) شرح المغني في النحو: ص 199.

(8) الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت 170هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، 1416هـ - 1995م: ص 323.

(9) ينظر: علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1434هـ - 2013م: ص 360.

تتصرف كما تتصرف (ليس) في العمل؛ وذلك لأن ليس فعل و(ما) حرف، والفعل أقوى من الحرف، فلذلك لم يجز لها أن يتقدم خبرها على اسمها في اللغة الحجازية⁽⁴⁾. ثم ذكر العكبري تعليلاً آخر وهو: «وإنما بطل عملها بتقديم الخبر؛ لأن التقديم تصرف ولا تصرف لـ (ما) ولأن التقديم فرع عمل و(ما) فرع فلا يجمع بين فرعين»⁽⁵⁾. والذي ذهب إليه ابن يعيش إلى أن (ما) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أن لا يعمل شيئاً، وذلك لأن عوامل الأسماء لا تدخل على الأفعال، وعوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء على حد همزة الاستفهام و(هل) نحو: هل قائم زيد؟ وهل زيد قائم؟ وعدم اعمالها هو عدم اختصاصها بهذا هو القياس في (ما)⁽⁶⁾. وما ذهب إليه أهل الحجاز فيشبهونها بـ (ليس) فيرفعون الاسم وينصبون الخبر فاللغة الأولى أقيس والثانية أفصح؛ لأنها لغة القرآن التي ورد بها نحو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾⁽⁷⁾ وهي لغة البصريين⁽⁸⁾، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن خبر (ما) في قولك: ما زيد قائم ليس منتصباً بـ (ما) وإنما انتصب الخبر بإسقاط الخافض وهو الباء انتصب الخبر وهذا غير مرضي عند البصريين، فقد اعترض البصريون على أن الخافض إذا سقط ينتصب الاسم الذي بعده إذا كان الخافض في موضع نصب

(4) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت 577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م: 1/132 - 133.

(5) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: 1/176.

(6) ينظر: شرح المفصل: 1/268.

(7) سورة يوسف: من الآية 31.

(8) ينظر: شرح المفصل: 1/268.

(ما) تعمل عمل (ليس) إذا كانت على أصلها في ترتيب الخبر بعد اسمها، وكونها تحمل معنى النفي، وهذا هو مذهب أهل الحجاز؛ لأنهم شبهوا (ما) بـ (ليس) من جهة أنها نفي، وهي للحال كما أن ليس كذلك للحال، فأعملوها عملها⁽¹⁾. أما ما ذكره عن بني تميم أنهم لا يعملون (ما) بشيء فيقولون (ما زيد قائم)؛ لأنهم أجروها على أصلها على أن (زيد) مبتدأ و (قائم) خبر، و(ما) ملغاة؛ لأنها تنقل الإيجاب إلى النفي، كما ينقل حرف الاستفهام الخبر إلى الاستخبار، إلا أن أهل الحجاز أخرجوها عن أصلها بالشبه بـ (ليس)⁽²⁾.

وقد وافقه يوسف بن سعيد السيرافي في ذلك⁽³⁾. أما ابن الأنباري فيرى أنه لا يجوز أن تقاس (ليس) على (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن (ليس) تخالف (ما) وبدليل أن (ليس) يتقدم خبرها على اسمها ويبقى عملها نحو: ليس قائماً زيد فلا يقال: ما قائماً زيد، وذلك لما جاز لها أن تأخذ شبهها من (ليس) في العمل ولكن لم يجز لها أن

(1) ينظر: شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال): أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ)، اطروحة دكتوراه: سيف بن عبد الرحمن بن نصار العريفي، اشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، الاستاذ المشارك في قسم النحو والصرف والفقهاء اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، 1418هـ - 1998م: 237.

(2) ينظر: المصدر والصفحة نفسها.

(3) ينظر: شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت 385هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، 1394هـ - 1974م: 1/33.

بشرط معنى الحال نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمرًا اليوم أو بشرط معنى الاستقبال نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمرًا غدًا لا بمعنى الماضي لعدم مشابهته للفعل من حيث الزنة»⁽⁵⁾.

والذي يتضح من تعليل الميلاني أعلاه أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل المضارع لمشايبته إياه ولم يعمل عمل الفعل الماضي لعدم المشابهة بينه وبين الفعل في الزنة، وهذا ما تحدث عنه سيوييه قديمًا حيث قال: «فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى»⁽⁶⁾. وعمله في المعنى كعمل الفعل حيث كان متعديًا أو لازمًا⁽⁷⁾. أما ابن السّراح فقد ذكر أنه يعمل اسم الفاعل الذي يضارع (يَفْعَل) كما أنه يعرب من الأفعال ما ضارع اسم الفاعل الذي يكون للحاضر والمستقبل، وإن كان اسم الفاعل لما مضى فلا يعمل كما أن الفعل الماضي لا يعرب⁽⁸⁾. حيث أن (ضارب) تعمل عمل (يضرب) وقد أعرب (يضرب)؛ لأنّه ضارعه، فلذلك (ضارب) يعمل عمل الفعل المضارع؛ لأنّه ضارعه في العمل، فعمل كل واحد منهما على صاحبه⁽⁹⁾. وقد ذكر ابن يعيش انه يعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار، نحو: هذا ضارب زيدًا ف (هذا) مبتدأ و(ضارب) الخبر و(زيد) منصوب ب(ضارب) ومثاله مؤخرًا نحو: هو عمرًا مكرمٌ وأما اعماله مضمراً فقد فسر بقوله: هو ضارب زيدٍ وعمرًا بمعنى أنك إذا عطفت على المخفوض كان بتقدير ناصب فبعضهم يقدره فعلاً؛ لأن اسم

فإذا سقط الخافض وصل الفعل أو ما في معناه إلى المجرور، فنصبه إنما هو بالفعل المذكور؛ لأنّ حذف حرف الجر لا يوجب نصبًا، ولو كان الأمر على ما قالوا لوجب النصب في كل موضع يحذف منه حرف الجر، وكثير من الأسماء تدخلها حروف الجر ولا تنتصب بحذفها، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾⁽¹⁾ ولو حذف حرف الجر لقليل: كفى الله شهيدًا⁽²⁾. والأصل في كل حرف لا يختص لا يعمل فإن (ما) لم تختص ولكنها أشبهت (ليس) في النفي فإذا تقدم خبرها على اسمها بطل عملها وهو رأي الجمهور⁽³⁾. أما عباس حسن فقد ذكر في إعمال (ما) التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذي ليس شبه جملة، فلا يصح تقديم الخبر على الاسم الذي ليس شبه جملة ولهذا تعمل (ما) نحو: ما المعدن حجرًا، وتهمل في مثل: ما حجرٌ المعدن؛ بسبب تقدم خبرها على اسمها⁽⁴⁾.

المطلب الرابع: علة عمل اسم الفاعل عمل الفعل

قال الميلاني: «ويعمل اسم الفاعل ... عمل الفعل المضارع المبني للفاعل من (فَعَل) ذلك الاسم لازمًا كان أو متعديًا لكونه مشابهًا للفعل المضارع من حيث الزنة ومن حيث الدلالة على المصدر مثل: ضارب، ويضرب، وإنما يعمل اسم الفاعل

(1) سورة النساء: من الآية 79.

(2) ينظر: شرح المفصل: 1/268.

(3) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر

الدين بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري

المالكي (ت 749هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة-

الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-

لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ/1992م- ص 323.

(4) النحو الوافي: ص 595.

(5) شرح المغني في النحو: ص 350.

(6) الكتاب: 1/164.

(7) ينظر: المقتضب: 2/115.

(8) ينظر: الأصول في النحو: 1/125.

(9) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص 135.

فيما بعدها»⁽⁴⁾.

وقد تحدث الميلاني في المسألة أعلاه أن هذه اللام (لام الابتداء)، لا تدخل على (إنّ) المكسورة؛ وذلك لأنّ كلاهما للتوكيد فكرهوا أن يجمعوا بين توكيدين في آنٍ واحد، ولا يمكن أن تحذف (إنّ) المكسورة وتجعل (اللام) في ابتداء الجملة؛ لأنّ (إنّ) المكسورة عاملة ولها عملها في الجملة، وكذلك لا يمكن أن تحذف اللام الداخلة على الجملة التي هي: (لام الابتداء)، ولكن أجاز النحاة دخول هذه اللام على خبر (إنّ) المكسورة، وقد ذكر المبرد أنّ هذه اللام تقطع عند دخولها على الجملة ما قبلها، وكان حدها أن تكون أول الكلام، ولكن عندما كان معناها للتوكيد وأدخلت على (إنّ) المكسورة، لم يجوز الجمع بينهما فجعلت اللام في خبر (إنّ) و(إنّ) تكون هي المتقدمة على الجملة؛ لأنّ الخبر في الحقيقة هو الأول أو فيه ما يتصل بالأول فيصير هو وما فيه الأول نحو قولك: (إنّ زيداً منطلقاً)، فإنّ المنطلق هو زيد، وكذلك إذا قلت: (إنّ زيداً لفي داره عمرو) أو لعمرو يضربه؛ لأنّ الذي عمرو يضربه هو زيد فهذا عبرة هذا⁽⁵⁾. وأما ابن السراج فقد وافق المبرد في ذلك⁽⁶⁾، وقد علل ابن الوراق بأنّ اللام إذا أدخلت على (إنّ)، فلم يجوز أن تغيّر (إنّ) عن حالها كما لا تغيّر لام المبتدأ عن حاله، فيصير اللفظ؛ لأنّ زيداً منطلقاً إلا أنّ اللام و(إنّ) معناهما واحد؛ لأنهما للتوكيد، ويقعان جواباً للقسم فعندما يتفق معناهما، كرهوا الجمع بينهما، فأخروا اللام، فهي أولى بالتأخير من (إنّ)؛ لأنّ (إنّ) عاملة، والعامل أقوى مما ليس بعامل، فهي بذلك أضعف في الجملة من (إنّ)، فوجب تأخير الأضعف، وهو

(4) شرح المغني في النحو: ص 576.

(5) ينظر: المقتضب: 2/344.

(6) ينظر: الأصول في النحو: 1/241.

الفاعل بمعنى الفعل⁽¹⁾. ثم اشترط في عمله الحال والاستقبال، واشترط الزمانين لكي تتم المشابهة بينه وبين الفعل المضارع لفظاً ومعنى⁽²⁾. وقد تبعهم ابن هشام، وابن عقيل، والأشموني، وعلى الصبان، في ما سبق من علل ذكرها النحاة⁽³⁾. والذي أراه بعد المتابعة لأقوال العلماء في عمل اسم الفاعل أنه لا يعمل في المضي وعلى الرغم من وجود المشابهة في الحركات والسكنات ولكنه يعمل في الحال والاستقبال كما يعمل الفعل المضارع.

المطلب الخامس: علة دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) المكسورة

قال الميلاني في دخول لام الابتداء على خبر (إنّ) هو: «توكيد مضمون الجملة، ولما كانت متفقة مع (إنّ) المكسورة في معنى التأكيد كرهوا أن يجمعوا بينهما، وإنّما أدخلوا هذه اللام على خبر (إنّ) المكسورة إذا تقدم اسمها على خبرها، أو على اسمها إذا فصل بينه وبينها، أو على ما بين الاسم والخبر، وهو متعلق بالخبر نحو: إنّ زيداً لقائمٌ، وإنّ في الدار زيداً، وإنّ زيداً لفي الدار جالسٌ، ولا يقولون: إنّ زيداً جالسٌ لفي الدار؛ لأنّ ما قبل اللام لا يحمل

(1) ينظر: شرح المفصل: 4/85.

(2) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، 1982م: 1/515، وشرح الرضي: 4/391.

(3) ينظر: أوضح المسالك: 3/181 - 182، وشرح ابن عقيل: 3/106، وشرح الأشموني: 2/215، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: 1206هـ)، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م: 2/443.

والرضي وابن عقيل، والأشموني، والسيوطي⁽⁴⁾. ثم تبعهم من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي بقوله: «وقد يقول قائل أن كلا من إن واللام يفيد التوكيد فهل ثمة فرق بينهما؟ وللإجابة عن هذا السؤال نقول: إن النحاة اختلفوا في ذلك فقد ذهب بعض النحاة أنه لا فرق بينهما في المعنى، قال الرضي: «وكان حقها-أي اللام- أن تدخل في أول الكلام ولكن لما كان معناها هو معنى (إن) سواء، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فأخروا اللام وصدروا (إن) لكونها عاملة»⁽⁵⁾. والذي اختلف فيه النحاة هو أن الكوفيين ذكروا أن اللام هي لتوكيد الخبر، و(إن) لتوكيد الاسم، أما البصريون فقد ذكروا أن (اللام) و(إن) هما لتوكيد الجملة بأسرها⁽⁶⁾. وبهذا يتضح أن الميلاني وافق البصريين في تعليقه للمسألة⁽⁷⁾. وأنا أميل إلى ما أوجزه ابن جني والعكبري من تعليل⁽⁸⁾. وهو أن اللام تؤثر في المعنى فقط

(اللام)، فإذا أخرت اللام جاز أن تدخلها على الاسم، إذا فصلت بينه وبين (إن) بفواصل، ويكون هذا الفاصل حرف جر أو ظرفاً، فإذا أدخلتها على الاسم تصبح الجملة نحو: (إن في الدار لزيداً)، أما إذا أدخلتها على الخبر تصبح الجملة نحو: (إن زيداً لفي الدار)⁽¹⁾. وأما ابن الأنباري فقد ذكر معللاً بأن الأصل في اللام أن تكون مقدمة على (إن)، فإذا قلت: (كأن زيداً الأسد) كان الأصل فيه: (إن زيداً كالأسد)، فقد قاس على هذه اللام نحو قولك: (إن زيداً لقائم) كان الأصل فيه: (لإن زيداً قائم)، فقدمت الكاف على (إن) عناية بالتشبيه، وكذلك فقد أخرت اللام عن (إن)؛ لئلا يجمعوا بين حرفي تأكيد في آن واحد⁽²⁾. ثم تبعهم العكبري موضحاً سبب تأخر لام الابتداء ودخولها على خبر (إن)، وكان حقها أن تقع في بداية الجملة في أسباب ثلاثة: أما السبب الأول: إن اللام غير عاملة و(إن) عاملة، فكان تأخير غير العامل أولى.

والسبب الثاني: هو أن اللام تؤثر في المعنى فقط وأما (إن) فهي تؤثر في اللفظ والمعنى، فكان اقرارها ملاصقة اللفظ ملاصقة اللفظ الذي تعمل فيه أولى. والسبب الثالث: هو أن (إن) لو أخرت إلى الخبر وأدخلت عليه نصبتة وارتفع ما قبلها بالابتداء فتغير حكمها وإن بقي ما قبلها منصوباً وما بعدها مرفوعاً، فلذلك لزم منه تقديم معمولها عليها⁽³⁾. وقد تبعهم النحاة في عللهم منهم ابن يعيش

(4) ينظر: شرح المفصل: 4/532 - 533، وشرح الرضي: 6/117، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السمار وشركاه، الطبعة العشرون، 1400هـ - 1980م: 1/362 - 363، وشرح الأشموني: 1/305، وجمع الهوامع: 1/507.

(5) معاني النحو: 1/319، وينظر: شرح الرضي: 6/117.

(6) ينظر: جمع الهوامع: 1/508، ومعاني النحو: 1/319.

(7) ينظر: المقتضب: 2/344، والأصول في النحو:

1/241، وعلل النحو: ص 603، وشرح المفصل:

4/532 - 533، وشرح الرضي: 6/117، وشرح المغني

في النحو: ص 576.

(8) ينظر: الخصائص: 1/315، واللباب في علل البناء

والاعراب: 1/216 - 217.

(1) ينظر: علل النحو: ص 603.

(2) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 1/161.

(3) ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي

(ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة

الرابعة: 1/315، واللباب في علل البناء والاعراب:

1/216 - 217.

عللاً من عنده، وأحياناً يخالف بعضهم ويتابع بعضهم الآخر.

5. توصلت من خلال البحث أن الميلاني بصري المذهب، سواء من خلال تعليقاته وآرائه، أو من خلال تطبيق أصول المذهب البصري وموافقته للمذهب.

6. ظهر من خلال البحث عناية الميلاني في الأصول النحوية في تعليقاته وخاصة السماع، والقياس، إذ كان يكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية، وبالشواهد الشعرية، وكذلك الأحاديث النبوية وكلام العرب لتثبيت القاعدة النحوية.

7. استخدام الميلاني ألفاظاً خاصة ودالة بشكل واضح على العلة في كتابه مثل (لأنه، لأن، لام التعليل مثل لتدل، بسبب).

8. انطلق الميلاني في أغلب عِلله من سبقه من النحويين وبخاصة البصريين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. أسرار العربية، أبو بركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الانباري، (ت 577هـ)، تحقيق: الدكتور فخر صالح قداره، دار الجليل، بيروت.
2. أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، الناشر: الأطلس، بدون تاريخ.
3. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن بالسري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
4. الأعلام، خير الدين بن الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، أيار/مايو، 2002م.
5. الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين:

وأما (إن) فهي تؤثر في اللفظ والمعنى، فلذلك لزم تأخير اللام وتقديم (إن) في العمل، وكذلك أن (إن) لو أخرت إلى الخبر وادخلت عليه نصبتة وارتفع ما قبلها بالابتداء فتغير حكمها وإن كان ما قبلها منصوباً وما بعدها مرفوعاً وبهذا قرّر تأخير غير العامل وهي: (اللام) وإبقاء العامل وهي: (إن).

النتائج

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى.

أما بعد:

فبعد الانتهاء من هذا البحث الموسوم بـ (العلة النحوية للمرفوعات في شرح المغني لبدر الدين الميلاني (ت 811هـ) الاسماء المعربة أنموذجاً) حريٌّ بي أن أسجل هنا أبرز ما توصلت إليه في البحث من نتائج، وهي كالآتي:

1. تعد ظاهرة التعليل النحوي في اللغة العربية، من أبرز الظواهر التي لا يمكن الاستغناء عنها، ولا يمكن دراسة البحث اللغوي العربي إلا من خلالها.
2. تبينت من خلال البحث عناية الميلاني الفائقة بالتعليل النحوي، فلا تمر ظاهرة أو مسألة نحوية من دون أن يعلل لها، بل أجده يعلل للحكم النحوي بأكثر من علة وما ذلك إلا زيادة في الافهام وترسيخ الحكم النحوي.
3. ظهر من خلال البحث أن الميلاني لم يكن مجرد ناقل، ولكن وجدته يعلل ويشرح ويوضح في تعليله للحكم النحوي أو القاعدة النحوية من خلال مناقشته للمسائل النحوية.
4. تبين لدى الباحث من خلال البحث متابعة الميلاني في كثير من تعليقاته للنحاة الذين سبقوه في التعليل، إلا أنه كان يضيف إلى بعضها

- بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
13. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
14. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت686هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.
15. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمذاني المصري (ت769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السهمار وشركاه، الطبعة العشرون، 1400هـ - 1980م.
16. شرح أبيات سيويوه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت385هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والتوزيع، القاهرة، مصر، 1394هـ - 1974م.
17. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الاشموني الشافعي (ت900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1418هـ - 1998م.
18. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرية، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الانباري (ت577هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 1424هـ - 2003م.
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
7. الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناء العلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1982م.
8. التعريفات للجرجاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1403هـ - 1983م.
9. جزيرة ابن عمر بين القرنين السادس والسابع الهجريين، دراسة سياسية حضارية - رسالة ماجستير - جامعة صلاح الدين، سلام حسن طه خوشناو، 1989م.
10. الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت170هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، 1416هـ - 1995م.
11. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، المحقق: د. فخر الدين قباوة-الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1992م.
12. حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت:1206هـ)، دار الكتب العلمية

- اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، 1418هـ - 1998م.
24. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت 381هـ)، تحقيق: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1434هـ - 2013م.
25. العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، منشورات الاعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1988م.
26. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ - 1997م.
27. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ - 1988م.
28. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جليبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت 1067هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، 1941م.
29. لب اللباب في تحير الأنساب، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، دار صادر - بيروت.
30. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ)، المحقق: د. عبدالاله النبهان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، (ت 905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
19. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترآبادي النحوي (ت 686هـ)، شرح وتحقيق: الاستاذ الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.
20. شرح المغني في النحو، بدر الدين محمد بن عبد الرحيم العمري الميلاني (ت 811هـ)، تحقيق: د. قاسم خليل إبراهيم الأوسي، ديوان الوقف السني، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.
21. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي المعروف بابن يعيش وابن الصانع (ت 643هـ)، الدكتور ميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.
22. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجبائي، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والاعلان، الطبعة الأولى: 1410هـ - 1990م.
23. شرح كتاب سيبويه (جزء من الكتاب من باب النذبة إلى نهاية باب الأفعال): أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت 384هـ)، اطروحة دكتوراه: سيف بن عبد الرحمن بن نصار العريفي، اشراف: د. تركي بن سهو العتيبي، الاستاذ المشارك في قسم النحو والصرف والفقهاء

- المعارف الجليلة في مطبعتها البهية إستانبول
1951م، أعادت طبعه بالوافست: دار إحياء
التراث العربي بيروت-لبنان.
40. همع الهوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال
الدين السيوطي (ت911هـ)، المحقق: عبد
الحميد هنداوي، مكتبة التوفيقية - مصر.
- 1416هـ-1995م.
31. لسان العرب لابن منظور محمد بن مكرم
(ت711هـ)، تصحيح أمين محمد عبد الوهاب
ومحمد الصادق العبيدي، دار احياء التراث
العربي ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، الطبعة
الثانية، 1417هـ - 1997م.
32. لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات ابن
الانباري، تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة
السورية، دمشق، 1957م.
33. المطالع السعيدة في شرح الفريدة، جلال
الدين السيوطي، تحقيق: نبهان ياسين حسين -
ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعة 1977م.
دار الرسالة للطباعة - بغداد.
34. معجم المؤلفين رضا كحالة، مكتبة المثنى -
بيروت، دار احياء التراث العربي، بيروت.
35. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر
الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر
المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد
للنشر، 1982م.
36. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر
الشمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد
(ت285هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عزيمة،
عالم الكتب- بيروت.
37. منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى
الرماني (ت384هـ)، تحقيق: د. إبراهيم
السامرائي، دار الفكر، عمان، 1984م.
38. النحو الوافي، عباس حسن (ت1398هـ)، دار
المعارف، الطبعة الخامسة عشر.
39. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،
اسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني
البغدادي (ت1399هـ)، طبع بعناية وكالة